أزمة الروهينغا وصمت المجتمع الدولي أمام الحرمان التعسفي من الحق في الحياة

The Rohingya crisis and the silence of the international community in the face of the arbitrary deprivation of the right to life.

مدافر فايزة، فتيسي شمامة[2][1]

كلية الحقوق، جامعة الجزائر1(الجزائر) ، f.medafer@univ-alger.dz[1]

كلية الحقوق، جامعة الجزائر1(الجزائر) chaimaf@yahoo.fr[2]

تاريخ إرسال: 2021/06/25 تاريخ قبول:2021/07/05 تاريخ نشر: جويلية/2021

الملخص

إن الحق في عدم الحرمان تعسفا من الحياة هو حق أساسي ومعترف به عالميا، ينطبق في جميع الأوقات وفي جميع الظروف بما في ذلك أثناء النزاع المسلح أو غيره من الطوارئ العامة، وهو هو قاعدة من القواعد الآمرة، تحميه المعاهدات الدولية والإقليمية، والقانون الدولي العرفي، والنظم القانونية المحلية، غير انه في وقت تعلو فيه أصوات بالعالم تتهم المسلمين بالإرهاب، يتعرض مسلمو الروهينغا في ميانمار (بورما) إلى صنوف شتى من القمع والقتل والتعذيب والتجويع والاغتصاب والتهجير، وفق إفادات حقوقيين ومنظمات دولية تصل إلى حملات تطهير عرقي وإبادة جماعية ممنهجة. لكن هل ينصت المجتمع الدولي لمعاناة الروهينغا؟ هل تحرك لإنقاذ الإنسانية التي تتعرض لإبادة جماعية وتطهير عرقي ممنهج؟

الكلمات المفتاحية: الروهينغا – أزمة بورما – الحق في الحياة – إبادة جماعية– تطهير عرقي.

Abstract

The right not to be arbitrarily deprived of life is a fundamental and universally recognized right that applies at all times and in all circumstances including during armed conflict or other public emergency. It is a norm of jus cogens protected by international and regional treaties and customary international law. and local legal systems. However, at a time when voices in the world are accusing Muslims of terrorism, the Rohingya Muslims in Myanmar (Burma) are subjected to various forms of repression, killing, torture, starvation, rape and displacement, according to the testimonies of human rights defenders and international organizations that amount to campaigns of ethnic cleansing and systematic genocide. But will the international community listen to the suffering of the Rohingya? Did he move to save humanity that is subjected to genocide and systematic ethnic cleansing?

key words: The Rohingya - the Burma crisis - the right to life - genocide - ethnic cleansing.

المؤلف المرسل: مدافر فايزة ، الإيميل: f.medafer@univ-alger.dz

المقدمة

تصاعد الاهتمام الدولي في السنوات الأخيرة بدولة ميانمار (بورما) من باب الاضطهاد والتنكيل الذي تتعرض له أقلية الروهينغا المسلمة في ذلك البلد والتي تعتبرها الأمم المتحدة من بين الأقليات الأكثر اضطهاداً في العالم. وتسببت عمليات الاضطهاد الممنهج ضد الروهينغا في مقتل الآلاف منهم وتهجير عشرات الآلاف في ظروف شديدة المأساوية تسبب في مقتل المئات وذلك عبر عمليات الاغتصاب والتعذيب والإخفاء والاعتقالات العشوائية. ورغم التقارير الدولية المتكررة حول حجم الانتهاكات الإنسانية في ميانمار إلا أن الحكومة هناك لم تتحرك لايقاف هذه الممارسات واكتفت بحملات دبلوماسية عامة لتلطيف مسؤوليتها عما يجري. ويبدو أن صعود داعش وما أرفقه من انتشار الاسلاموفوبيا حول العالم ساهم في منح غطاء إضافي لهذه الاعتداءات الممنهجة ضد الروهينغا.

في هذا الإطار نتساءل عن الخلفيات التاريخية لمأساة الروهينغا وموقف المجتمع الدولي لما تتعرض إليه من إبادة جماعية وتطهير عرقي، ولماذا لم تكيف هذه المجازر على أساس إبادة جماعية؟ وسكوت المجتمع الدولي عن إنسانية تصرخ؟ وعليه سنتناول الروهينغا وخلفية المأساة في المبحث الاول ثم نتطرق الى ردود فعل المجتمع الدولي من أزمة ومأساة الروهينغا في المبحث الثاني.

1-الروهينغا وخلفية المأساة

في وقت تعلو فيه أصوات بالعالم تتهم المسلمين بالإرهاب يتعرض مسلمو ميانمار وشمالي غربي الصين وأفريقيا الوسطى إلى صنوف شتى من القمع والقتل والتعذيب والتجويع والاغتصاب والتهجير، وفق إفادات حقوقيين ومنظمات دولية، وتصل أحيانا إلى حملات تطهير عرقي وإبادة جماعية ممنهجة. ففي 25 اوت2017 عبر أكثر من 582 ألف لاجئ من الروهينغا الحدود إلى بنغلاديش[1] هروبا من انتهاكات وجرائم فظيعة في حقهم لذا سنتطرق الى الموطن الأصلي والخلفية التاريخية للروهينغا في (المطلب الأول) ثم إلى أسباب أزمة ومأساة الروهينغا في (المطلب الثاني).

1.1- الموطن والخلفية التاريخية للروهينغا

كانت جمهورية ميانمار الاشتراكية تسمى بورما وهي إحدى دول جنوب شرقي آسيا انفصلت عن الإدارة الهندية في الأول من افريل عام 1937 إثر استفتاء على استقلالها وعاصمتها يانغون، وعدد سكانها حوالي 50 مليون نسمة يختلفون من حيث التركيب العرقي واللغوي بسب تعدد العناصر المكونة للدولة، ويتحدث اغلب سكانها اللغة الميانمارية. وباقي السكان يتحدثون لغات متعددة.

وقعت ميانمار تحت حكم الجيش منذ عام 1962 بعد قيام الجنرال ني وين بالانقلاب العسكري الأول، وظل المؤسسة العسكرية تحكم البلاد حتى أعلنها المجلس العسكري جمهورية اشتراكية ترأسها ني وين عام 1974[2] ، واستمر نظام **ني وين** حتى عام 1988، حينما قرر صاحبه التقاعد

تحت ضغط الاحتجاجات الشعبية المتأثرة بتطورات الأحداث في الاتحاد السوفياتي السابق ودول الكتلة الشرقية وترك مسؤوليات البلاد في يد حفنة من تلاميذته الذين شكلوا ما عبر عليه بمجلس الدولة للقانون والنظام (تغير اسمه لاحقاً إلى مجلس الدولة للسلام والتنمية). وقد أدت ممارسات النخبة الجديدة حتى العام 2011 إلى تدمير الاقتصاد البورمي إلى درجة تصنيف البلاد من قبل الهيئات الأممية ضمن الدول الأشد فقرا في العالم، واستمر هذا الحكم حتى إجراء الانتخابات مطلع نوفمبر 2015 التي حققت فيها المعارضة بقيادة السيدة أونج سان سو تشي زعيمة حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية فوزا كاسحاً[3].

بالنسبة للجذور التاريخية لأصل الروهينغا فهم جماعة عِرقية مسلمة عاشوا لقرونٍ في ميانمار ذات الغالبية البوذية، ويوجد حالياً نحو 1.1 مليون مسلم روهينغي يعيشون في هذه الدولة الواقعة في جنوب شرق آسيا.

يتحدث مسلمو الروهينغا اللغة الروهينغية، وهي تختلف عن باقي اللغات المُستخدمة في ولاية راخين ومختلف أنحاء ميانمار، ولا يتم اعتبار الروهينغا من بين الجماعات العِرقية الرسمية البالغ عددها 135 في البلاد، فقد حُرِموا من الحصول على مواطنة ميانمار منذ عام 1982، الأمر الذي جعلهم عديمي الجنسية، مع ان الدول قد أبرمت اتفاقيتين[4] حول انعدام الجنسية هما اتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية 1954 واتفاقية 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية وهناك دعوة دولية للانضمام إليها لتقليص سلبيات والأزمات الإنسانية التي تخلفها انعدام الجنسية على الأشخاص واغتصاب حقوقهم.

الجدير بالذكر انه يعيش معظم الروهينغا في ميانمار في ولاية راخين الواقعة على الساحل الغربي للبلاد، ولا يُسمَح لهم بالمغادرة دون إذنٍ من الحكومة، وهي واحدة من أفقر الولايات في البلاد، وتشبه مخيماتها الغيتو، وتعاني من نقص الخدمات والفرص الأساسية، وبسبب العنف والاضطهاد المستمرين، فرَّ مئات الآلاف من الروهينغا إلى البلدان المجاورة، إما براً أو بحراً، على مدار عقود عديدة، وأما من بقي في ميانمار، فيواجهون السخرة، وليس لديهم الحق في امتلاك الأراضي، وتُفرض عليهم قيود شديدة.

لقد عاش المسلمون في المنطقة المعروفة الآن باسم ميانمار منذ أوائل القرن الثاني عشر، وفقاً لكثيرٍ من المؤرخين وأعضاء جماعات الروهينغا، وقالت منظمة "روهينغا أراكان الوطنية" أن "الروهينغا يعيشون في أراكان منذ وقت سحيق"، وكلمة أراكان هي إشارة إلى المنطقة المعروفة الآن باسم راخين، ويسود اعتقاد بأنهم أسلاف تجار مسلمين استقروا في المنطقة منذ أكثر من 1000 عام.

بالمقابل دأبت الحكومات المتعاقبة في ميانمار –ومنها ذات الشعارات الإصلاحية في السنوات القليلة الماضية– على القول إن مسلمي الروهينغا ليسوا جماعة عرقية فعلياً، وأنهم في واقع الأمر مهاجرون بنغال يعتبرون بمثابة إحدى آثار عهد الاستعمار المثيرة للخلاف، ونتيجة لهذا لا يدرجهم دستور ميانمار ضمن جماعات السكان الأصليين الذين من حقهم الحصول على المواطنة[5].

2.1- أسباب أزمة ومأساة الروهينغا

تعود أزمة الروهينغا لما قبل قيام الدولة المعاصرة في بورما –ميانمار–وتحديدا إلى فترة الاستعمار البريطاني الذي قام بتحريض البوذيين على قتلهم وتعذيبهم، وأسس بذلك لأزمة مازالت مستمرة منذ عقود من الزمن، وما زالت كلفتها الإنسانية والسياسية والأخلاقية في تصاعد.

نتيجة للتحريض الذي قام به المحتل البريطاني على أقلية الروهينغا قام البوذيون بعد أن أمدهم البريطانيون بالسلاح بارتكاب مذبحة بحق المسلمين عام 1942 فتكوا خلالها بالآلاف. وبعد رحيل الاستعمار البريطاني عام 1948 وقيام الدولة بدأت الانتهاكات ضد الروهينغيين تتزايد على خلفية الإرث الاستعماري، وسعي النظام العسكري لبناء وتأسيس مفهوم جديد للقومية أخذ يتجلى خلاله كبش الفداء الروهينغا داخل الشعب البورمي نتيجة لاختلافهم شكلا بسبب بشرتهم الأغمق وديانة عن بقية السكان، مما يجعلهم في نظر النظام العسكري أقرب إلى بنغلاديش منهم إلى بورما.

وتحسبا لتصاعد التوترات بين الروهينغا والمجتمعات الإثنية البورمية الأخرى، قدم بعض الروهينغيين التماسا نيابة عن البقية لضمهم إلى باكستان الشرقية (المعروفة الآن باسم بنغلاديش) خلال تقسيم عام 1947.

في عام 1974، جُرّد الروهينغا من هويتهم، وصنفتهم الدولة أجانب، وعليه سلبت كل حقوقهم وانتهك ادني حق و هو الحق في الحياة و ذلك بسبب الانتهاكات والجرائم المرتكبة عليهم، وقد أدى ذلك إلى فرار أعداد كبيرة منهم إلى البلدان المجاورة هربا من العنف . وفي عام 1982 سن قانون المواطنة ليس فقط لاستبعاد الروهينغا من الحصول على الجنسية فحسب، بل وحرمانهم من الحق بالعيش في الدولة ما لم يكن لديهم دليل واضح وأكيد يظهر أن أجدادهم عاشوا في هذا البلد قبل الاستقلال، وعلى الرغم من ذلك فإن وثائق الجنسية لمعظم المجتمعات يستحيل الحصول عليها.

ترتب على هذا القانون (قانون 1982) حرمان مسلمي الروهينغا من تملك العقارات وممارسة أعمال التجارة، وتقلد الوظائف بالجيش والهيئات الحكومية، كما حرموا من حق التصويت في الانتخابات البرلمانية، وتأسيس المنظمات وممارسة الأنشطة السياسية. ولقد فرضت الحكومات المتعاقبة في ميانمار قيودا صارمة، ومنعتهم من كل حقوقهم، إضافة إلى تكبيلهم بقيود تحد من تنقلهم وسفرهم وحتى زواجهم، كما أشارت تقارير إلى أن السلطات قامت عام 1988 بإنشاء القرى النموذجية في شمالي أراكان حتى يتسنّى تشجيع البوذيين على الاستيطان في هذه المناطق بدلا من المسلمين.

ولقد شهدت أزمة الروهينغا منعطفا كبيرا يوم التاسع من أكتوبر 2016، بإعلان الحكومة عن أول هجوم مسلح شارك فيه المئات على مراكز للشرطة الحدودية مع بنغلاديش، بالأسلحة البيضاء والمصنعة منزليا، واتهـــمت تنظيمات روهينغية كان لها وجود تاريخي في عقدي الثمانينيات والتسعينيات بالمسؤولية عنه.

ولقد استمرت أعمال العنف في أراكان مع اســـتمرار عمليات فرار الروهينغا، بلغ عدد الهاربين إلى

بنغلاديش نحو 123 ألفا يوم الخامس من سبتمبر 2017.

وفي أعقاب تسليم اللجنة الاستشارية لتقصي الحقائق في أراكان برئاسة الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة كوفي عنان تقريرها إلى الحكومة يوم 23 أوت 2017 حيث وثقت الإفادات الميدانية في هذا التقرير قيام جيش ميانمار بغزو قرى المسلمين في إقليم أراكان، وأسفر ذلك العنف عن مقتل الآلاف من المسلمين، بحسب نشطاء محليين، ودفعت ما يزيد عن 582 ألفا آخرين للجوء إلى بنغلاديش ووصفتها منظمة العفو الدولية بأنها جرائم ضد الإنسانية.

ومنذ 25 أوت 2017 عبر أكثر من 582 ألف لاجئ من الروهينغا الحدود إلى بنغلاديش المجاورة هرباً من استهدافهم من قبل الجيش والمليشيات البوذية[6]. أمام هذا الوضع الكارثي لأقلية الروهينغا كيف كان رد فعل المجتمع الدولي ؟.

2-ردود فعل المجتمع الدولي من ازمة ومأساة الروهينغا.

تعد أقلية الروهينغا المسلمة في ميانمار الأكثر اضطهاداً في العالم، وبموجب قانون أقرته عام 1982، تعتبر ميانمار الروهينغا مهاجرين غير نظاميين من بنغلاديش وتحرمهم من كافة حقوقهم، بينما تصنفهم الأمم المتحدة الأقلية الدينية الأكثر اضطهاداً في العالم.و في هذا الإطار نتطرق إلى موقف الأمم المتحدة من ازمة الروهينغا في (المطلب الأول)، ثم نتطرق الى دوة المحاكم الدولية من هذه المأساة في (المطلب الثاني).

1.2- موقف هيئة الامم المتحدة من ازمة الروهينغا

نتطرق إلى الاعتراف بالانتهاكات التي يتعرض لها الروهينغا من هيئة الأمم المتحدة في (الفرع الأول)، ثم إلى تكييف هذه الانتهاكات في (الفرع الثاني)، ونتناول العنف الجنسي ضد الروهينغا كمخطط للإبادة الجماعية في(الفرع الثالث).

2.1.1- اعتراف الأمم المتحدة بالانتهاكات على الروهينغا

رغم اعتراف الأمم المتحدة بالانتهاكات التي تتعرض لها أقلية الروهينغا المسلمة في ميانمار، واعتبارها من أكثر الأقليات التي تتعرض للظلم في العالم اليوم، فقد بقيت مواقف المنظمة الدولية اتجاه المسؤولين عن الانتهاكات والمظالم التي يتعرض لها الروهينغا في المستوى النظري ولم تتطور إلى إجراءات تساهم في وقف تلك الانتهاكات.

وقد تراوحت مواقف الأمم المتحدة اتجاه ما تتعرض له أقلية الروهينغا بين إدانة الانتهاكات ومطالبة مجلس الأمن باتخاذ قرارات بشأنهم، دون أن يسفر ذلك عن نتائج عملية ملموسة حتى الآن.

وهذه أبرز مواقف وقرارات الأمم المتحدة بشأن الروهينغا:

– وافقت الأمم المتحدة أواخر العام 2014 على قرار يحث حكومة ميانمار على منح المساواة للروهينغا.

– في تقرير عن الحريات الدينية لعامي 2013 و2014 قالت المنظمة الأممية إن المسلمين في أراكان وخصوصا الروهينغا يواجهون تمييزا دينيا وتعليميا واجتماعيا.

– في العام 2016 ترأس الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة كوفي أنان لجنة استشارية عينتها مستشارة الدولة في ميانمار أونغ سان سو تشي لتقصي الحقائق بشأن الانتهاكات في حق مسلمي الروهينغا.

– سلم كوفي أنان تقريره إلى حكومة ميانمار في أوت 2017، ولكن منظمات حقوقية اعتبرت أن التقرير لا يعكس حجم الانتهاكات، ولم يشر إلى التطهير العرقي، كما أن الروهينغا يريدون تحقيقا دوليا لا لجنة استشارية تعينها الحكومة.

– صدر تقرير آخر للمنظمة الدولية بداية العام 2017 اتهم قوات الأمن في ميانمار بارتكاب أعمال قتل واغتصاب جماعي في حق الروهينغا ووصفت ذلك بأنه انتهاكات قد تصل حد جرائم ضد الإنسانية وربما تصنف كتطهير عرقي.

– في مارس 2017 أخفق مجلس الأمن الدولي في تمرير بيان صاغته بريطانيا، بشأن أعمال العنف التي تستهدف الروهينغا.

– في نفس الشهر يعني مارس 2017 قال مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أنه سيشكل لجنة أممية مستقلة لتقصي الحقائق بشأن الانتهاكات، ولكن ميانمار رفضت أي تحقيق دولي في هذا الشأن.

وفي مطلع سبتمبر 2017، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنه أرسل مقترحات إلى مجلس الأمن لإنهاء العنف في أراكان، دون الكشف عن طبيعة وتفاصيل هذه المقترحات.

2.1.2- تكييف الانتهاكات والجرائم المرتكبة على الروهينغا

لا تصنف الأمم المتحدة الانتهاكات المرتكبة على الروهينغا إبادة جماعية، حيث تقول الأمم المتحدة أن أزمة أقلية الروهينغا ذات الغالبية المسلمة في ميانمار تبدو نموذجا للتطهير العرقي، وفق تعريف ميثاق المنظمة الدولية، التي تقول إنها ليست إبادة جماعية. وقد يبدو هذا التصنيف مثيرا للاستغراب إذا ما نظرنا إلى تعريف هذه الجريمة في المادة الثانية من اتفاقية الأمم المتحدة للإبادة الجماعية التي تنص المادة على أن الإبادة الجماعية هي: أي من الأفعال التالية المرتكبة بقصد تدمير جماعة وطنية أو إثنية أو عرقية أو دينية كليا أو جزئيا:

(1) قتل أعضاء الجماعة.
(2) إلحاق ضرر جسيم أو عقلي خطير بأعضاء الجماعة.
(3) التسبب للجماعة عمدا بأوضاع معيشية من شأنها أن تؤدي إلى تدميرها المادي كليا أو جزئيا.
(4) فرض تدابير تهدف إلى منع الولادة داخل المجموعة.
(5) نقل أطفال المجموعة قسرا إلى جماعة أخرى.

وإذ ما نظرنا إلى أزمة الروهينغا من منظور هذا التعريف، تكون حكومة ميانمار قد ارتكبت فعلين أو ثلاثة على الأقل (1،2،3) من أفعال الإبادة الجماعية بحق هذه الأقلية، التي فر مئات الآلاف منها مؤخرا إلى بنغلادش.

وبالرجوع إلى المادة الأولى من ن اتفاقية الأمم المتحدة للإبادة نجدها تنص على أن: "الأطراف المتعاقدة تؤكد أن الإبادة الجماعية سواء ارتكبت في زمن السلم أو في زمن الحرب، هي: جريمة بموجب القانون الدولي، وتتعهد بالوقاية منها والمعاقبة عليها."

والأطراف المتعاقدة هذه هي 147 دولة موقعة على هذه الاتفاقية وإن أرادت تصنيف أزمة الروهينغا باعتبارها إبادة جماعية تطلب الأمر موافقتها، ولهذا السبب لا يتم استخدام هذا الوصف.

لكن في حال تم إقرار هذا الوصف في ما يتعلق بأزمة الروهينغا، فإن وقف عمليات القتل والتهجير تكون حينها إجبارية، حتى لو تطلب ذلك التدخل بالقوة[7].

وجريمة الإبادة الجماعية شديدة الخطورة، حيث أن القرار 96(أ) الذى أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في الحادي عشر من ديسمبر عام 1946، جسد مدى الخطورة الشديدة التي تمثلها هذه الجريمة للبشرية جمعاء، حين نص القرار على:

"إن إبادة الجنس البشرى هي إنكار حق الوجود لجماعات بشرية بأكملها، كالقتل الذى يمثل إنكار حق الشخص في الحياة، هذا الإنكار لحق الوجود يتنافى مع الضمير العام للجماعة الدولية، ويصيب الإنسانية بأضرار جسيمة الأمر الذى لا يتفق والقانون الأخلاقي وروح ومقاصد الأمم المتحدة"[8].

3.1.2- العنف الجنسي ضد الروهينغا مخطط للإبادة الجماعية:

أكد تقرير من الأمم المتحدة أن العنف الجنسي الذي مارسته قوات أمن ميانمار (بورما) ضد أبناء الروهينغا كان واسع النطاق وبالغا، مما يستدعي إصـــدار مذكرات محاكــمة عن جرائم حرب وجـرائم ضد الإنسانية.

وقد وجدت بعثة الأمم المتحدة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار أن جنود البلاد "بشكل ممنهج ومستمر، استخدموا الاغتصاب والاغتصاب الجماعي والأعمال الجنسية العنيفة القسرية، حيث يقول التقرير الذي صدر في نيويورك إن نية الإبادة الجماعية من جيش ميانمار تجاه الروهينغا ظهرت "بوسائل قتل الإناث من مجتمع الروهينغا، وكانت عدة منظمات لحقوق الإنسان قد اتهمت ميانمار بالإبادة الجماعية أو التطهير العرقي ضد الروهينغا. وفي تقرير سابق وثقت بعثة الأمم المتحدة انتهاكات كبيرة أخرى في راكان منذ 2016، ومنها عمليات قتل وإحراق قرى واسعة النطاق، ووجد أن انتهاكات مماثلة ارتكبت في ولايتي كاشين وشان.

لقد تم تشكيل بعثة تقصي الحقائق بقيادة المحامي الحقوقي الإندونيسي، مرزوقي داروسمان، من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عام 2017 كرد فعل على القمع المتزايد للروهينغا، وزاد العنف ضد الروهينغا بشكل ملحوظ في أوت 2017 ، عندما شنت قوات الأمن حملة وحشية أدت إلى تهجير أكثر من 700 ألف قروي من الروهينغا إلى بنغلاديش المجاورة[9].

أما مجلس حقوق الإنسان" التابع للأمم المتحدة و"الجمعية العامة للأمم المتحدة" فيمكنه إصدار قرارات تدعو ميانمار إلى الامتثال لشروطها. يمكن لهــذا أن يحفز البلدان الأخــرى على اتخاذ إجراءات

ملموسة في علاقاتها الثنائية مع ميانمار.

2.2- أزمة الروهينغا في المحاكم الدولية

هناك مطالب دولية للأمم المتحدة بإنشاء لجنة دولية للتحقيق في جرائم حرب مزعومة، وجرائم ضد الإنسانية في بورما بحق بعض قادة ميانمار العسكريين، والتي يرتكب جيشها أبشع الجرائم بحق المسلمين الروهينجا، غير ان الإحالة إلى المحاكم الدولية في البيئة السياسية الحالية في المجلس صعبة والتي تحكمها الدول الكبرى التي تربطها مصالح ، لا سيما بسبب المعارضة الصينية والروسية المحتملة لإحالة الوضع في بورما إلى المحاكم الدولية، المتمثلة في المحكمة الجنائية الدولية في (الفرع الأول)، ثم دور محكمة العدل الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة في (الفرع الثاني)، وذلك من اجل تحقيق العدالة لضحايا الفظائع في بورما[10].

1.2.2- تحرك المحكمة الجنائية الدولية للنظر في الجرائم المرتكبة على الروهينغا

سنبين اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بالجرائم المرتكبة (أولا)، ثم التحقيق في الجرائم المرتكبة على الروهينغا (ثانيا).

1.1.2.2- اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بالجرائم المرتكبة على الروهينغا

من المعلوم أن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية ،هما جريمتان من الجرائم الأربع التي تختص بها المحكمة الجنائية الدولية ويقصد بالإبادة الجماعية ما حددته المادة 6 من النظام الأساسي للمحكمة بان «أي فعل من الأفعال التالية يرتكب بقصد إهلاك جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية بصفتها هذه هلاكاً كلياً أو جزئياً: قتل أفراد الجماعة، إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بهم، إخضاع الجماعة عمداً لأحوال معيشية يقصد بها إهلاكها الفعلي كلياً أو جزئياً....."، أما الجرائم ضد الإنسانية فيقصد بها وفق ما حددته المادة 7 من نظام روما الأساسي بانه: "أي فعل من الأفعال التالية متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي، موجه ضد أي مجموعة من السكان المدنيين: القتل العمد، الإبادة، الاسترقاق، إبعاد السكان أو النقل القسري لهم، السجن، التعذيب، الأفعال اللاإنسانية الأخرى".
والسؤال هل ستتم إحالة ملف ما يحدث من مذابح وانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان تصل إلى حد الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية بحق الروهينجا إلى المحكمة الجنائية الدولية؟

2.1.1.2- المحكمة الجنائية الدولية تجيز التحقيق بالجرائم بحق الروهينغا

قضت المحكمة الجنائية الدولية، بفتح تحقيق في جرائم مرتكبة في بورما ضد أقلية الروهينغا، بما في ذلك أعمال العنف والترحيل التي قد تشكل جرائم ضد الإنسانية.
ذكرت المحكمة الجنائية الدولية ومقرها لاهاي في بيان أنها "سمحت للمدعية العامة بالتحقيق في الجرائم المزعومة التي تعد من اختصاص المحكمة الجنائية الدولية والمتعلقة ببورما ، لقد فتحت المدعية العامة

للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودة تحقيقا أوليا في سبتمبر 2018 بعد أن أعلنت المحكمة اختصاصها بالتحقيق في ترحيل هذه الأقلية المسلمة الذي قد يشكل جريمة ضد الإنسانية، ثم طلبت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في جوان 2019 فتح تحقيق فعلي هو الذي أعطى القضاة الضوء الأخضر له.

على الرغم من أن بورما ليست دولة عضواً في نظام روما الأساسي، وهي المعاهدة التأسيسية للمحكمة أعلنت المحكمة أنها مختصة بالتحقيق في الترحيل المزعوم للروهينغا إلى بنغلادش التي هي دولة طرف فيها، ولكن بورما رفضت قرار المحكمة الجنائية الدولية واستنكرته[11].

2.2.2- دور محكمة العدل الدولية في أزمة الروهيتغا

رفعت غامبيا بتكليف من 57 دولة في منظمة التعاون الإسلامي دعوى قانونية في 11 نوفمبر 2019 أمام محكمة العدل الدولية ضد بورما (ميانمار) بتهمة ارتكاب أفعال الإبادة الجماعية ضد أقلية الروهينغا المسلمة، وبانتهاك التزاماتها بموجب أحكام اتفاقية منع جرائم الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948. وعلى اثرها مثُلت ميانمار ممثلة بزعيمتها بتهم إبادة الروهينغا[12] أمام محكمة العدل الدولية في 10-12 ديسمبر 2019 للرد على الشكوى التي رفعتها غامبيا، لقد رفضت أونغ سان سو كي الحاكمة الفعلية في ميانمار، مزاعم الإبادة الجماعية مُدعية أنه لم تكن هناك حملة مُدبرة للاضطهاد رغم الأدلة الكبيرة على الفظائع العسكرية ضد الروهينغا ولكنها اعترفت باستخدام بلادها قوة غير متناسبة، في التعامل مع مسلمي ولاية أراكان[13]. ولقد أمرت محكمة العدل الدولية في حكمها على ضرورة أن تتخذ ميانمار جميع " التدابير التي في حدود سلطتها لمنع أعمال الإبادة الجماعية، أو التحريض أو التواطؤ أو التآمر لارتكاب أعمال الإبادة الجماعية." وقال القاضي عبد القوي أحمد يوسف، الذي يترأس المحكمة ومقرها لاهاي، إنه يتعين على بورما "اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير ضمن حدود سلطتها لمنع ارتكاب جميع الأعمال" المذكورة في الميثاق.

تتضمن تلك الأعمال قتل أفراد من المجموعة وانتهاكات متعمدة على المجموعة تهدف إلى تدمير وجودهم بشكل كامل أو جزئي.

لقد طالبت المحكمة أن تقدم حكومة ميانمار تقريرا حول أوضاع الروهنغيا إلى هيئة المحكمة كل 6 أشهر، على أن ترسل تقريها الأول بشأن هذه القضية بعد 4 أشهر من تاريخ صدور القرار.

كما حثت المحكمة ميانمار على إلغاء أي تدابير من شأنها حرمان ومنع أقلية الروهنغيا من الإنجاب، لافتة إلى أن هذه الأقلية "مجموعة تحظى بالحماية بموجب المادة 2 من اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية." وفي السياق، شددت المحكمة على أنّ جهود ميانمار لإعادة الروهنغيا إلى موطنهم ليست كافية، كونها لم تقدم أي دليل ملموس على سبل حمايتهم.

أن أمر محكمة العدل الدولية لميانمار باتخاذ خـطوات ملموسة لمنع الإبادة الجماعية للروهينغا هو

خطوة تاريخية لوقف المزيد من الفظائع ضد أحد أكثر الشعوب تعرضا للاضطهاد في العالم. على الحكومات المعنية وهيئات الأمم المتحدة أن تضع ثقلها الآن من أجل ضمان تنفيذ الأمر للمضي قدما في قضية الإبادة الجماعية. كما أمرت المحكمة ميانمار بالإجماع بمنع جميع الأعمال المنصوص عليها في المادة 2 من اتفاقية الإبادة الجماعية، وضمان عدم ارتكاب جيشها للإبادة الجماعية، واتخاذ تدابير فعالة للحفاظ على الأدلة المتعلقة بقضية الإبادة الجماعية. وان تقدم تقرير عن تنفيذها للأمر خلال أربعة أشهر ثم كل ستة أشهر بعد ذلك.

يعد أمر التدابير المؤقتة لمحكمة العدل الدولية ملزما قانونيا للأطراف، كما اعترفت ميانمار صراحة بسلطة محكمة العدل الدولية، حيث أقرت أونغ سان سو تشي، التي كانت تمثل ميانمار أمام محكمة العدل الدولية بصفتها وزيرة للخارجية، بدور المحكمة كملجأ أساسي للعدالة الدولية.

وعليه بموجب المادة 41 (2) من "النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية"، يُبلَغ "مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة" فورا بأوامر التدابير المؤقتة للمحكمة، مما سيزيد هذا الأمر الضغط على المجلس لاتخاذ إجراءات ملموسة في ميانمار، بما في ذلك من خلال قرار ملزم لمعالجة بعض مؤشرات نوايا الإبادة الجماعية المُبيّنة في التقرير الشامل لعام 2018 لبعثة تقصي الحقائق الدولية.

كما يمكن للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس أن يعرض قضية ميانمار على المجلس بموجب المادة 99 من "ميثاق الأمم المتحدة".

الجدير بالذكر انه لدى رفع قضية الإبادة الجماعية، حصلت غامبيا على دعم الأعضاء الـ 57 في "منظمة التعاون الإسلامي". في 9 ديسمبر 2019، أعلنت حكومتا كندا وهولندا، وكلاهما طرف في اتفاقية الإبادة الجماعية، أنها تعتبر "من واجبها دعم غامبيا أمام محكمة العدل الدولية، حيث ينبغي أن تهم البشرية جمعاء". وفي 9 جانفي 2020، رحبت الحكومة البريطانية بقضية غامبيا ضد ميانمار وإذا لم تتخذ ميانمار أي إجراء، يمكن أن ترفع غامبيا عدم امتثال ميانمار إلى مجلس الأمن بموجب المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة[14].

الخاتمة

دفعت حملة القمع التي شنّتها بورما على اقلية الروهينغا وتجريدهم من جنسيهم الى تهجيرهم وعبورهم الحدود نحو بنغلادش هربا من أعمال العنف والقتل التشريد، التي يقول محققو الأمم المتحدة إنها ترقى إلى مصاف الإبادة الجماعية، لان بورما لا تعترف بهم كأقلية رسمية وتعتبرهم بنغاليين، رغم أنهم عاشوا في بورما لأجيال. وتعتبر بورما أن حملتها ضد الروهينغا ضرورية للقضاء على المسلحين، مؤكدة أن لجانها كافية للتحقيق في مزاعم الانتهاكات. غير انه من المؤكد ان ما يحدث للروهينغا هي إبادة جماعية وتطهير عرقي، وكارثة إنسانية بكل المقاييس، غير ان المجتمع الدولي لم يتحرك بسرعة لإنهاء هذه الانتهاكات ووقفها واكتفى بإصدار قرارات وتنديدات، لا ترقى الى رفع الظلم على أقلية عرقية

ادنى مطلبها هو الحق في الحياة كباقي الإنسانية، وعليه على المجتمع الدولي بأكمله ان يتكاتف ويعمل من اجل وقف مثل هذه التجاوزات والاضطهادات لشعب يموت تحت الإبادة او الجوع أو التشرد، أو يموت في مخيمات تسمى مخيمات الموت التي لا ترقى ان يعيش فيها انسان، لان الحق في الحياة هو حق من الحقوق العامة التي نصت عليها كل المواثيق الدولية، بالإضافة الى ان تجريد الروهينغا من جنسيتهم أصبحوا أقلية بدون جنسية مما ادى الى حرمانهم من كل حقوقهم ولا يوجد قانون يحميهم، بل القتل والتهجير والتشريد يغزو حياتهم، لذا على المجتمع الدولي التحرك لانقاد هذه الاقلية والوقوف في وجه هذه الجرائم والإبادة الجماعية والتطهير العرقي الذي يرتكب عليهم، بالإضافة إلى دعوة الدول والعمل على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية التي تحمي الإنسان في هذه الظروف، خاصة الانضمام الى لاتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية لسنة 1954[15] التي تلزم الدول الموقعة عليها بضمان حقوق "عديمي الجنسية" **كما** أنها تعرّف معنى الشخص "عديم الجنسية"، وتنظم وجوده بالبلد المستقر فيه، وتفرض على الدول الموقعة تطبيق بنودها دون تمييز بسبب الدين أو العرق، خاصة ما يتعلق بالرعاية الاجتماعية.

بالإضافة الى الانضمام الى اتفاقية سنة 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية، و لقد اعتبرت هاتين الاتفاقيتين صكوكاً قانونية رئيسية في حماية الأشخاص عديمي الجنسية حول العالم والعمل على خفض حالاتها. غير ان هاتين الاتفاقيتان اجتذبت عدداً قليلاً نسبياً من التصديقات أو الانضمامات على مدى عقود، لهذا حماية للانسانية المضطهدة في مثل هده الحالات على المجتمع الدولي التحرك لنشر و توسيع و تفعيل مثل هذه الاتفاقيات.

الهوامش

1- الروهينغا والإيغور وأفريقيا الوسطى – .. مسلمون تتجاهلهم الإنسانية على الموقع الالكتروني التحميل يوم 2020/02/19 : https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/

2-، ميانمار تاريخ من حكم العسكر،النشر 26 جويلية 2007. التحميل يوم2020/02/19 على موقع الجزيرة نت الاكتروني:

http://www.aljazeera.net/news/international/2007/9/26/%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%86%DD

3- ان المأمول أن تكون بورما لحظة استقلالها عن بريطانيا في كانون الثاني/يناير 1948 نموذجاً للديمقراطية التعددية في آسيا كما الحال في جارتها الهند. وهي لئن بدأت خطوات جادة في هذا الطريق عبر وضع دستور متقدم، وتشكيل حكومة مدنية منتخبة برئاسة "أونو" الذي برز في الخمسينيات كأحد قادة آسيا المرموقين من خلال مؤتمر باندونج، فإنها سرعان ما وقعت فريسة لطموحات العسكر السلطوية. ففي عام 1962 قام قائد الجيش ذو الأصول الصينية الجنرال "ني وين")اسم حركي يعني الابن اللامع(باستنساخ ما قام به نظ ارؤه في بعض دول العالم الثالث حديثة الاستقلال. وبعبارة أخرى استولى على السلطة، وشكل مجلساً ثورياً كبديل للحكومة المدنية وأوقف العمل بالدستور، معطوفاً على ممارسة القمع ضد الأقليات، وطرد الأجانب بعد تأميم ممتلكاتهم، وعزل البلاد عن محيطها الخارجي، الأمر الذي أدى إلى توقف الاستثمارات الأجنبية، وانتشار الفقر، وانهيار الاقتصاد. راجع: مروان محمد، ما هو نظام الحكم في بورما، موقع موضوع، 27 شباط 2017.

4- مفتاح لحماية عديمي الجنسية ، اكثر تفاصيل حول الاتفاقيتين راجع الموقع الالكتروني: l https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27457.htm

5- من هم مسلموا الروهينغا ولماذا يتم قتلهم وطردهم؟ النشر 2020/9/6 التحميل 2020/02/19 على الموقع : www.rudaw.net/arabic.

6- أزمة الروهينغا...محطات و تطورات. التحميل 2020/02/19 على موقع: الجزيرة: النشر /2017/09. على الموقع الالكتروتي: www.ajazeera.net/-12-

7- -لماذا لا تصنف الأمم المتحدة أزمة الروهينغا إبادة جماعية*؟ تحميل 2020/02/19 موفع سكاي نيوز:www.skynewsarabia.com/2017/11/13-

8- أيمن سلامة :الإبادة الجماعية جريمة الجرائم الدولية-جريدة الأهرام: 22 ماي 2015 -العدد:46918-[

9- تقرير اممي، العنف الجنسي ضد الروهينغا يكشف مخطط الإبادة النشر بتاريخ 2019/08/23 ، التحميل 2020/02/19 على الموقع الالكتروني : https://www.arab48.com

10- على مجلس الأمن إحالة قضية بورما إلى المحكمة الجنائية الدولية تاريخ النشر 3 نوفمبر2017 .موقع: HUMAN RIGHTS WATCH.ا، لتجميل 2020/02/19 على الموقع الاكتروني : www.hrw.org

11- الجنائية الدولية تجيز التحقيق بالجرائم بحق الروهينغا تاريخ النشر 2019/01/14، التحميل 2020/02/19 على الموقع الالكتروني: https://www.arab48.com

12- زعيمة بورما تمثل قبالة المحكمة الدولية بتهم إبادة الروهينغا تاريخ النشر على الموقع الالكتروني يوم 12/08/ 2019 التحميل 2020/02/19 على الموقع الالكتروني: https://www.arab48.com/

13- رئيسة ميانمار تعترف باستخدام جيش بلادها لـ"قوة غير متناسبة" في التعامل مع أقلية الروهينغا ، النشر بتاريخ 11/12/2019، التحميل على الموقع:
ttps://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20191211/186837.html

14- محكمة دولية تحكم ضد ميانمار بشأن الروهينغا- "محكمة العدل الدولية" تُصدر بالإجماع تدابير لمنع الإبادة الجماعية، النشر بتاريخ : 2020/01/23 على الموقع الالكتروني: https://www.hrw.org/ar/news/2020/01/23/338181

15- https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27457.html